**تتيح انتخابات الكنيست** لمواطني الدولة المشاركة الفعّالة في تشكيل السلطة، كما أنّها في صميم العمليّة الديمقراطيّة. يشمل هذا التقرير الذي يتناول انتخابات الكنيست التاسعة عشر التي جرت بتاريخ 22.1.13 فصلين: **الأوّل** يلخّص نتائج الرقابة على الاستعداد لإجراء الانتخابات وطريقة إدارتها؛ أمّا الفصل **الثاني** فيشمل نتائج فحص حسابات الأحزاب وفقًا لما ينصّ عليه قانون تمويل الأحزاب لسنة 1973 (فيما يلي القانون)، الذي يفرض قيودًا على مدخولات ومصروفات الأحزاب في الكنيست، والأحزاب والقوائم المتنافسة في الانتخابات.

**الاستعداد للانتخابات وإدارتها** – يعتبر الاستعداد للانتخابات عمليّة معقّدة، مُكلفة وواسعة النطاق، تصل أوجها في ممارسة أصحاب حقّ الانتخاب حقّهم وفق القانون، أمّا نهايتها فهي في تلخيص نتائج الانتخابات بشكل يضمن تحقيق إرادة الناخبين. يحدّد قانون انتخابات الكنيست [صيغة مدمجة] لسنة 1969، والنظم التي وضعت بناءً عليه، نظام الانتخابات. ولجنة الانتخابات المركزيّة هي المكلّفة بتطبيق هذا القانون.

إنّ الحرص على تمكين جميع أصحاب حقّ الانتخاب من ممارسة حقّهم في الانتخاب وفق النُظم المحدّدة لذلك، والحرص على إدارة الانتخابات السليمة ونزاهتها، هي أمور ضروريّة لضمان تحقيق إرادة الناخبين التي هي حجر الأساس في كلّ نظام ديمقراطيّ. إنّ التعقيدات في الاستعدادات، الميزانيّات المطلوبة لها وحجم القوى العاملة التي يتم تجنيدها لهذا الغرض، تؤكّد على الحاجة إلى تخطيط دقيق، يضمن الاستغلال السليم للأموال العامّة والمحافظة على تكافؤ الفرص والنزاهة لجميع المعنيّين في الانخراط في مجال إدارة الانتخابات.

بذلت لجنة الانتخابات المركزيّة، لجان الانتخابات اللوائيّة والمقرّات الإداريّة التي عملت من قبلها، جهودًا تستحقّ الذكر في تنظيم الانتخابات واستخلاص النتائج منها في الوقت المحدّد، كما أنّ الانتخابات تمّت بشكل عامّ بصورة سليمة. لكن، بالرغم من ذلك، بيّنت عمليّة الرقابة النواقص، بما في ذلك مواضيع تخطيط الميزانيّة وتنفيذها، عدم تنـظيم مكانة موظّفي لجنة الانتخابات المركزيّة الدائمين، تجنيد القوى العاملة، دفع الأجور لممثّلي الأحزاب وتوزيع الصناديق. كذلك رُصدت نواقص في طريقة إدارة الاقتراع وفي بعض الحالات، أثيرت مخاوف من المسّ بنزاهة الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تمّ رصد نقص جوهريّ في توزيع الصناديق التي يسهُل الوصول إليها. إنّ الحقّ في الانتخاب حقّ أساسيّ في النظام الديمقراطيّ، ولا يمكن قبول وضع تحول فيه عقبة جسديّة دون أن يمارس صاحب حقّ انتخاب حقّه. إنّ من الواجب الأخلاقيّ للدولة أن تمنع تكرار هذا النقص في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك تبيّن أنّ هنالك حاجة إلى فحص نصّ القانون والنظم في مواضيع مختلفة، وإلى التفكير في مسألة استخدام الوسائل الإلكترونيّة لممارسة حقّ الانتخاب، ليتمّ دمج هذه الوسائل في المستقبل وذلك بعد فحص الأبعاد المختلفة والتعقيد الكبير المنوط في تطبيقها والتفكير فيها.

من شأن إصلاح النواقص الواردة في هذا التقرير، وبعضها جوهريّ، تمكين عدد أكبر الناخبين من ممارسة حقّهم الانتخابي، تقليص احتمال المسّ بنزاهة الانتخابات، ليساهم بذلك في تحقيق ارادة الناخب في تعزيز الديمقراطيّة، بالإضافة إلى زيادة المساواة والنجاعة والتوفير.

**تمويل الأحزاب**- ينصّ القانون على أنّ من واجب مراقب الدولة فحص حسابات الأحزاب والقوائم، وتحديد إذا كانت الأحزاب والقوائم تدير حساباتها وفق نصّ القانون وتعليمات مراقب الدولة. على مراقب الدولة أن يسلّم رئيس الكنيست نتائج الرقابة على الحسابات. في حال كانت نتائج التقرير بشأن الحزب أو القائمة سلبيّة، تفرض عليه عقوبات ماليّة.

شمل الفحص الذي أجراه مراقب الدولة في سنة 2013 حسابات الأحزاب والقوائم التي شاركت في انتخابات الكنيست التاسعة عشر، وحسابات الأحزاب في الكنيست الثامنة عشر من تاريخ1.1.12 وحتّى 31.12.13.

أودّ أن أشير هنا بالإيجاب إلى معظم الأحزاب في الكنيست وكذلك إلى معظم القوائم التي شاركت في الانتخابات والتي أدارت حساباتها بصورة لائقة. هنالك عدد قليل فقط من الأحزاب والقوائم التي أشرت إلى أنّ التقرير غير إيجابيّ بشأنها، لعدم إدارتها لحساباتها حسب تعليماتي وعدم التقيّد بسقف المصاريف المنصوص عليه في القانون. كما أشرت الى الأحزاب التي تعاني من عجز، ممّا قد يشكّل خطرًا على استقرارها الماليّ ومواصلة نشاطها.

أكّدت في التقارير المرفقة على بعض القرارات الجوهريّة في مواضيع تبيّنت خلال تنفيذ الرقابة: حظر اشتراط أجر العاملين أو الناشطين بنتائج الانتخابات؛ فرض قيود على هويّة مقدّمي الضمانات الماليّة للأحزاب والقوائم؛ وتفسير محدّد وضيّق للحالة الشاذة التي تعرّف كـ "تطوّع لا يعتبر عملًا".

بالإضافة إلى ذلك قمت بلفت انتباه المشرّع إلى الحاجة إلى تنظيم بعض المواضيع ومن ضمنها حساب سقف المصروفات لقائمة مرشّحين قدّمتها أكثر من قائمة؛ رفع مبلغ التبرّع المسموح به نسبة إلى فترة الانتخابات؛ إلغاء التمويل لأعضاء لجان صناديق الانتخابات من قبل أحزاب لا تشارك في انتخابات الكنيست؛ وتحديد مفتاح ماليّ نزيه لمشاركة عدد من الأعضاء الذين انشقّوا عن الحزب في سد العجز في ميزانية الحزب.

سيساهم إصلاح النواقص التي بيّنها فصلا التقرير في تحسين إجراءات الانتخابات للكنيست، وفي تعزيز ثقة الجمهور في جهاز السلطة وتقوية الديمقراطيّة الإسرائيليّة.

 **يوسف حاييم شفيرا, قاض (متقاعد)**

 مراقب الدولة

 ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم - القدس شباط 2014